سِلْسِلَةُ
النَّصِيحَةِ الذَّهَبِيَّةِ للعَوْدَةِ إلى السَّلَفِيَّةِ

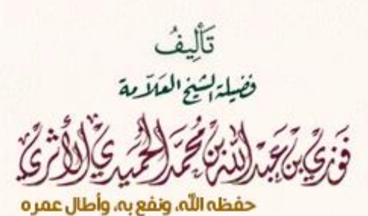


نَفَائِسُ المُوَحِّدِينَ

فِي

أَنَّ الإِمَامَ ابنَ عُثَيْمِينَ مِنَ المُجَدِّدِينَ

دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ
أَنَّ الإِمَامَ ابنَ عُثَيْمِينَ مُجَدِّداً





نَفَائِسُ الْمُوَحِّدِينَ

فِي

أَنَّ الإِمَامَ ابنَ عُثَيْمِينَ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ

الطبعة الأولى

١٤٣٧ هـ ـ ٢٠١٦



هاتف: ١٧٣٤٤٦١٦
فاكس: ١٧٣٤١٦٧٦

سلسلة
النصيحة الذهبية للعودة إلى السلفية

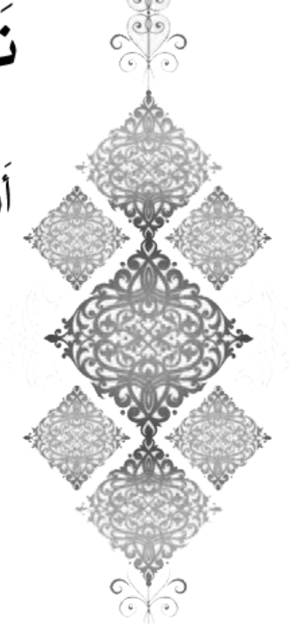


٢٧

نَفَائِسُ المُوَحِّدِينَ

فِي

أَنَّ الإمَامَ ابنَ عُثَيْمِينَ مِنَ المُجَدِّدِينَ



دِرَاسَةٌ أَثَرِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ

أَنَّ الإمَامَ ابنَ عُثَيْمِينَ مُجَدِّداً

تأليف
فضيلة الشيخ العلامة
فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري
حفظه الله، ونفع به، وأطال عمره

مكتبة
أهل الحديث

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المُقدِّمة

الحمدُ للهِ الوَاحدِ القَهّار، العَزِيز الغَفَّار، أَنْعَمَ عَلَيْنَا بالنِّعَمِ الغِزَار، وَمَنَّ عَلَيْنَا بالنَّبِيِّ الْمُخْتَار، محمد سَيْدِ الأَبْرارِ ﷺ، وَعَلَىٰ آلِهِ الأَطْهَار، وصَحَابتهِ الْمُصْطَفينَ الأَخْيَار.

أَمَّا بعدُ،

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّهُ كُلَّما تَأَخَّر الزَّمان، وبَعُدَ النَّاسُ عَنِ الكِتَابِ، والسُّنَّةِ، والآثَارِ؛ حَدَثَتِ البِدَعُ الْمُهْلكَة، والأَهْواء الْمُضلّة، وقَلَّ العِلْمُ، وفَشَا الجَهْلُ، واشْتَدّتْ غُرْبةُ الدِّين، وظَنَّ النَّاسُ أَنَّ ما وَجَدُوا عَليْهِ آباءهُمْ هُوَ الدِّين، ولكنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لا يُخلِي الأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ للهِ تَعَالَىٰ بحُجَّةٍ يُجدِّدُ الدِّين للنَّاسِ جُمْلةً وتَفْصِيلاً[1].

---

(١) وفِي زَمانِنَا مُنِحَ لَقب التَّجديد لكُلِّ جاهِلٍ مُدَّعٍ يَظْهرُ عَلَىٰ النَّاسِ بآراءِ شَاذةٍ، وأقوالٍ باطِلَة، وهَذهِ مُغالطةٌ وتَضْليل للنَّاس.

=

فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ».(1)

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»(2).

=

إنَّما الْمُجدّدُ في الحَقيقةِ هُوَ: العالمُ بشَرْعِ اللهِ تَعَالَىٰ؛ الْمُسْتقيم علىٰ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الذي يردُّ النَّاس إلىٰ الهُدىٰ.

(1) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ في «صَحِيحهِ» (ج٦ ص٦٣٢)، ومُسْلِمٌ في «صَحِيحهِ» (ج١٣ ص٦٦).

(2) حديثٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ في «سُننهِ» (٤٢٩١)، والحاكمُ في «الْمُسْتَدْرك» (ج٤ ص٥٢٢)، والدَّانيُّ في «السُّنن الوَاردةِ في الفِتَنِ» (٣٦٤)، والبَيْهَقِيُّ في «مَعْرفةِ السُّنن» (٤٢٢)، والخطيبُ في «تاريخَ بَغْدَاد» (ج٢ ص٦١)، وابنُ عَساكر في «تاريخ دِمَشْق» (ج١٥ ص٣٣٨)، والطَّبرانيُّ في «الْمُعْجم الأَوْسَط» (٦٥٢٧).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وَعَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «لَنْ تَخْلُوَ الأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ» (١).

---

(١) **حديثٌ مشهورٌ حسنٌ.**

أَخْرجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ في «حِلْيَةِ الأَوْلياءِ» (ج١ ص٨٩ و٩٠)، والأَبْهَرِيُّ في «حَدِيثِهِ» (ص٣٣)، والخطيبُ في «الفَقِيهِ والْمُتفقّهِ» (ج١ ص٤٩ و٥٠)، والشَّجَرِيُّ في «الأَمَالي الخَمْسِيَّة» (ج١ ص٦٦)، والْمِزِّيُّ في «تَهْذِيبِ الكَمَالِ» (ق/ ١١٥٠/ ط)، والذَّهَبِيُّ في «تَذْكرةِ الحُفّاظ» (ج١ ص١١)؛ ورويَ مِنْ وُجوهٍ عَنْ كُمَيْلِ بنِ زِيَادٍ عن عَليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ.

قالَ الخَطِيبُ في «الفَقِيهِ والمُتفقّهِ» (ج١ ص٥٠): هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحْسَنِ الْأَحَادِيثِ مَعْنًىٰ، وَأَشْرَفِهَا لَفْظًا.

وقالَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «جَامع بيَانِ العِلْمِ» (ج٢ ص١١٢): وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يُسْتَغْنَىٰ عَنِ الْإِسْنَادِ لِشُهْرَتِهِ عِنْدَهُم.

وقَالَ ابنُ القَيِّم في «مُفْتَاح دَارِ السَّعَادة» (ج١ ص١١٤): والحديثُ مَشْهُورٌ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ.

وقَال ابنُ كَثِيرٍ في «البِدَايةِ والنِّهايةِ» (ج٩ ص٤٧): وَلَهُ الْأَثَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الَّذِي أَوَّلُهُ ... وَهُوَ طَوِيلٌ، قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ الثِّقَاتِ، وَفِيهِ مَوَاعِظُ وَكَلَامٌ حَسَنٌ، رَضِيَ اللهُ عَنْ قَائِلِهِ.

قلتُ: وَقَدْ وَقعَ مُصداقُ ذَلِكَ، فَلاَ يَزالُ فَضْلُ اللهِ تَعالَىٰ عَلَىٰ هَذِهِ الأُمَّةِ يتَوَالَىٰ بظُهُورِ الْمُجَدِّدينَ عِنْد اشْتِدَادِ الحَاجَةِ إلِيْهِمْ.

ومِنْ هَؤلاءِ الْمُجدِّدِينَ: شَيْخُنَا الإمَامُ محمد بنُ صَالحٍ العُثَيمِينَ رَحِمَهُ اللهُ في القَرْنِ الخَامِسِ عَشَرَ.

وقَدْ أَحْببتُ فِي هَذهِ العُجَالةِ أَنْ أُقَدِّمَ بَعْضَ الْمَعلومَاتِ **عَنْ شَيْخِنَا الإمَامِ ابنِ عُثيمِينَ رَحِمَهُ اللهُ، وَمَا قَامَ بهِ مِنْ تَجْدِيدِ هَذَا الدِّين**، مِمَّا لاَ تَزالُ آثارهُ باقِيَةٌ في هَذهِ الأُمَّة.

والقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ تَعْريف مَنْ يَجْهلُ **مَجْهود الإمامِ ابنِ عُثيمِينَ رَحِمَهُ اللهُ**، والتَّنبيه للانْتفاعِ بآثَارهِ، والاقْتداءِ بهِ، واللهُ الهَادِي إلىٰ سَواءِ السَّبيلِ.

كتبهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَثَرِيُّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ

العَلاَّمَةُ الفَقِيهُ فَضِيلة الشَّيْخ مُحَمّدُ بنُ صَالحٍ العُثيمِينَ رَحِمَهُ اللّٰهُ مِنَ المُجدِّدِينَ في الأُصُولِ والفُروعِ فِي الشَّرِيعَةِ المُطَهَّرَةِ

إنَّ الحَمدَ للهِ نَحْمَدُهُ، ونَسْتعينُهُ، ونَسْتغفِرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِنْ شُرورِ أَنْفُسِنَا، ومِنْ سَيئاتِ أعمالِنَا مَنْ يهدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لهُ، ومَنْ يُضْلِلْ فَلَا هادِيَ له، وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له، وأشهدُ أنَّ مُحمّداً عبدُهُ ورسولُهُ.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران :١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء:١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا* يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[الأحزاب: ٧٠ و٧١].

أما بعد...

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدي هديُ مُحمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأمورِ مُحدثاتُها، وكُلَّ مُحدثةٍ بدعةٌ، وكُلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكُلَّ ضلالةٍ في النَّار.

فَإِنِّي أحْمدُ اللهُ تَعَالَىٰ الَّذي أَنْزَلَ كِتَابَهُ الكَرِيم، وجَعلَهُ مِنْهَاجًا للبَشَرِيّة إِلَىٰ قِيَام السَّاعَةِ، والَّذي أَحْكَمَ نِظَامَهُ، وأتمَّ بيانَهُ، وبَلّغَهُ لرسُولهِ الأَمِين ﷺ، وأَمرَهُ ببيانِهِ.

فَقَالَ تعَالَىٰ: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النحل: ٤٤].

قلتُ: وَأَمَرَنَا تَعَالَىٰ باتِّباعِ أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ ونَهيهِ.

فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ ﴾ [الحشر: ٧].

وَعَنِ العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ قَال: «وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَأَوْصِنَا، فَقَالَ: أُوصِيكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَىٰ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».

حديثٌ صحيحٌ

أخرجه أبو داود في «سُننه» (ج٤ ص٢٠٠ و٢٠١)، وأحمدُ في «الْمُسند» (ج٤ ص١٢٦)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (ج١ ص١٠٤)، وفي «الْمَجْروحين» (ج١ ص١٠٩)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننه» (ج٥ ص٤٥)، وابنُ مَاجَه في «سُننه» (ج١ ص١٧)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنة» (ج١ ص١٩ و٣٠)، و(ج٢ ص٤٨٣)، والآجُرِّيُّ في «الأَرْبَعِين» (ص٣٣ و٣٤)، وفي «الشَّريعة» (ص٤٦)، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل» (ص١١٥)، وفي «الاعتقاد» (ص١٣٠)، وفي «مَناقب الشَّافعي» (ج١ ص١٠)، وفي «السُّنن الكُبرىٰ» (ج١٠ ص١١٤)، وفي «دلائل النُّبوة» (ج٦ ص٥٤١)، والْمَرْوَزِيُّ في

«السُّنة» (ص٢٦)، والبَزَّارُ في «الْمُسْند» (ج١٠ ص١٣٧) مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ عَنْ العِرْبَاضِ بنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قَالَ ابنُ حَجَرٍ في «المُوافقة» (ج١ ص١٣٧): (هذا حديثٌ صحيحٌ رجاله ثِقات).

وقَالَ الهَرَوِيُّ: وهَذَا مِنْ أَجْوَدِ حَدِيثٍ في أَهْلِ الشَّامِ.

وقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: وهَذَا حديثٌ جيدٌ مِنْ صَحِيحِ حَديثِ الشَّاميين.

وقَالَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ: حديثُ عِرْبَاضٍ حديثٌ ثابتٌ.

والحديثُ صَحّحهُ الشَّيْخُ الأَلْبَانِيُّ في «ظِلال الجنَّة» (ج١ ص١٩).

قلتُ: ووَعدَ اللهُ تَعَالَىٰ بحِفْظِ كِتَابهِ الكَرِيمِ.

فَقَالَ تعَالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وهذَا الوَعْدُ الإلهيّ يتضمَّنُ حِفْظُ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ لأنَّها بيانٌ للذِّكْر، وللسُّنَّةِ مَنْزلتها في الشَّريعةِ فالْتزامُ أَمْرِهَا التزامٌ للشَّرْع؛ لقَوْلهِ تعَالَىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

قلتُ: إنَّ السُّنَّةَ النَّبويّة تُعتبرُ الْمَصْدر الثَّاني في التَّشْرِيعِ الإسْلاَميِّ بعدَ كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، فَهِيَ الَّتي فَسَّرتِ القُرآنَ الكَرِيم، وفَصّلتْ عَامهُ، وبَيَّنَتْ مُجْملَهُ، وقَدْ عُنِيَتِ الأُمَّةُ الإسْلاميَّةِ مِنْ لَدُن عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ بحِفْظِ الأَحَادِيث، ورِوَايتها، والالتزام بِهَا عَلْماً وعَمَلاً، وسُلُوكاً وأَخْلاَقاً، ثُمَّ عُنِيَتْ بجَمْعِهَا، وتَدْوينها في كُتُبِ الأَحَادِيث، والسُّنَنِ، والْمَسَانِيد والْمَعَاجِم، والْمَشْيخاتِ، والأَجْزاءِ ... ونَحْوِ ذَلِكَ وكَذَلِكَ عُنِيَت بالرُّواةِ، والْمَرْوياتِ، مِنْ حَيثُ القَبُولِ والرّدِ، ووَضَعُوا فِي ذَلِكَ أَدَّق، وآصلَ وأَحْكَم قَواعد النَّقْدِ العِلميِّ الصَّحيح، وتَرَكُوا لنَافي عِلْمِ تَارِيخِ الرِّجَالِ ثَرْوةً نَادِرَةً، لا تُوجدُ في أيِّ أُمَّةٍ مِنَ الأُمَمِ الأُخْرَىٰ[1][2].

---

(١) وكذَلِكَ عِلمُ الجَرْحِ والتَّعْديل مالم يُعرف عِنْدَ أُمَّةٍ أُخْرىٰ، وَهُوَ مُمثّلٌ في عُلماءِ الحديثِ، وجهابذتهِ، وأَئِمَّتِهِ النُّقاد.

(٢) انظر: «الغَاية في شَرْحِ الهِدَايةِ في عِلْمِ الرِّواية» للسَّخاويِّ (ج١ ص٨-المقدمة).

قلتُ: فَقَدْ كَانَ مِنْ مِنَنِ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ هَـذهِ الأُمَّـةِ أنْ تَكَفَّـلَ لَهَـا بِحِفْـظِ كِتَابـِهِ، وصِـيانةِ وَحْيـِهِ أنْ تمتـدَّ إليـهِ يـدٌ بتَحْرِيـفٍ، أَوْ بتَبْـدِيلٍ، أَوْ زِيَـادَةٍ، أَوْ نُقْصانٍ[1].

ولَقَدْ يَعْلَمُ البَاحِثُون أنَّ مَضْمارَ هَذَا الحِفْظِ تهيَّأ لهُ صَـفْوةٌ مِـنَ الرِّجـالِ، وثُلَّةٌ مِنَ الأفْذَاذِ، أَقْبلُوا عَلَىٰ مَا اخْتَارهُم اللهُ تعالىٰ لهُ بنُفُوسٍ رَضيَّةٍ، وهِمَـم فَتيَّةٍ، وعَزائم قويَّة، مُبْتغينَ الوَسْيلة إلىٰ الخُطـوةِ برِضَـا رَبِّـه، والفَـوز بـأَعْلَىٰ عِليّـين فَـأَفْنَوْا أعمـارَهُم، وأضْـنَوْا لِيَـاليَهُم وأَيَـامَهُم، ومـا بَرحُـوا يَعْملـونَ، ويَجدونَ فِيمَا يَعملونَ حَتَّىٰ مَضُوا عَنْ هَذهِ الـدَّارِ مَذْكورينَ بلسـانِ الصَّـدقِ في الآخرينَ، تاركِينَ مـن خَلفِهـم عِلْمـًا رَفيـعِ القَـدْرِ، شَـريفِ الـذِّكْرِ، جَليـلِ الأَثَرِ عَظيمِ الخَطَرِ ذَلِكَ هُوَ عِلْمُ أُصُولِ الحَديثِ وفِقهِهِ[2].

---

(١) ولا يَرتابُ أُولُو الأَلبابِ أنَّ للحِفْظِ وَسَائلٍ، ومَسالكِ شَتَّىٰ بينَهـا عُلمـاءُ الحـديثِ في كُتُبِهِم.

(٢) انظر: «التَّقْييدِ والإيْضَاح لِمَا أُطلِقَ وأغلِقَ مِنْ كِتَابِ ابنِ الصَّلاحِ» للعِرَاقِيِّ (ج١ ص١٠-الْمُقدِّمَة).

قلتُ: ومِنْ هَؤُلاءِ الجَهابِذَةِ، ومِن الَّذينَ حَملُوا رَايةَ أُصُولِ الحَديثِ وفِقْهِهِ **العَلاَّمَةُ الفَقيهُ الشَّيخُ مُحمَّدُ بنُ صَالح العُثَيْمين رَحِمَهُ اللهُ** فتكَلَّمَ عَلَىٰ عَلْمِ الأحْكام جُمْلةً وتَفْصِيلاً، وعِلْم مُخْتلفِ الحَديثِ ومُشكلهِ، غَريبهِ ومُحْكمهِ ومُتشابهِهِ وعِلْمِ الفِقْهِ وأُصولهِ، وعِلْمِ التَّفْسيرِ وأُصُوله، وعِلْمُ الحَدِيثِ وأُصُوله، وعِلْم التَّنبيهِ علىٰ التَّحريفِ الَّذي وَقَعَ فِيهِ بَعْضُ الْمُصنفين، والبَحث عَنِ الرُّواةِ جَرْحًا وتَعْدِيلاً، فميّزَ صَحيحَ الرِّواياتِ مِنْ سَقِيمِهَا، فَأَوْسَعَ بَحْثًا وشَرْحًا وبَيَانًا في أُصُولِ الحَديثِ رِوَايةً ودَرايةً، فَقَضَىٰ عُمرَهُ فِي خدْمةِ السُّنَّةِ الْمُطهرةِ، دِرَاسَةً وتَدْريسًا، تَأْليفًا وتَحْقيقًا، عَملاً ودَعْوةً.

قلتُ: فالشَّيْخُ رَحمَهُ اللهُ نَالَ بالهمَّةِ العاليَةِ بَعدَ تَوْفِيقِ اللهِ تَعَالَىٰ الْمَطَالب العالِيَة، كَيْفَ لاَ وَهُوَ الَّذي لا يَعْرِفُ الكَلَل، ولا يَعقدُ بهِ الكَسَل، لَيلهُ ونهارهُ في جِهْدٍ جَهيدٍ، وعَمل علميّ سَديدٍ، يَقرأ، ويُحققُ، ويَشْرحُ، ويُفسّرُ، ويُفْتي، ويَكْتُبُ، ويُخرجُ، ويُصححُ، ويُضعفُ، ويُراجعُ ويُوثِّقُ ... فَرَفَعَ رَايةَ السُّنةِ، وقَضَىٰ عَلَىٰ البَدعةِ، ونَصَحَ للهِ ولرَسُولهِ، ولكِتَابهِ، ولأئمَّةِ الْمُسلِمينَ وعَامّتهِم، فَهُوَ بحقٍّ مِنْ أَهْلِ الحَديثِ والأَثَرِ والسُّنَّةِ.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةِ رَحِمَهُ اللهُ في «الفَتَاوَىٰ» (ج١١ ص٤٣): (وَمَنْ لَهُ فِي الْأُمَّةِ لِسَانُ صِدْقٍ عَامٍّ بِحَيْثُ يُثْنَىٰ عَلَيْهِ وَيُحْمَدُ فِي جَمَاهِيرِ أَجْنَاسِ الْأُمَّةِ فَهَؤُلَاءِ هُمْ أَئِمَّةُ الْهُدَىٰ وَمَصَابِيحُ الدُّجَىٰ). اهـ

قلتُ: والفِقْهُ فِي الدِّينِ مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَازل، وأَسْمَاهَا وأَعْلاَهَا، وأَي عِلْم أَفْضَلُ مِنَ العِلْمِ الّذي يُعرفُ بِهِ المرءُ كيفَ يَعبُدُ رَبَّهُ عَلَىٰ أَكْمَلِ وَجْهٍ في الحَيَاةِ الدُّنْيا[1].

واللهُ تَعَالَىٰ إِذَا أَرَادَ بالْمَرْءِ خَيْراً دَلَّهُ عَلَىٰ طَرِيقِ الفِقْهِ في الدِّينِ.

فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»؛ أَيْ: يَجْعلهُ فَقِيهًا في الدِّينِ.

أَخْرجَهُ البُخَارِيُّ في «صَحيحِهِ» (ج١ ص٣٩)، و(ج١٣ ص٢١٧)، وفي «الأَدَبِ الْمُفْرد» (٦٦٦)، ومُسْلِمٌ في «صَحيحِهِ» (ج١ ص٧١٨ و٧١٩)، و(ج٢ ص١٥٢٤)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (ج٤ ص٩٢ و٩٣ و٩٦ و٩٨ و٩٩ و١٠١)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (ج١ ص٧٣)، والبَغَوِيُّ في «شَرْحِ السُّنّة» (ج١ ص٢٨٤)، وفي «مصابيح السُّنة» (ج١ ص١٦٦)،

---

(١) وانظر: «العِلْم» لشَيْخِنا ابنِ عُثيمين (ص١٣)، و«العِلْم» للشَّيْخ ابنِ بازٍ (ص١٣).

والطَّحَـــاوِيُّ في «مُشْـــكِلِ الآثَـــار» (ج٢ ص٢٧٨ و٢٨٠)، والبَيْهَقِـــيُّ في «الْمَدْخَل إلىٰ السُّنَن الكُبْرىٰ» (ص٢٥٢)، وفي «القَضَـاء والقَـدَرِ» (٤٩٦)، وفي «الأَسْماءِ والصِّفَات» (ص١٩٤)، وابنُ قَاسِمٍ في «الْمُوطَّأ» (ص٥٤٣)، وابنُ حِبَّانَ في «صَحيحهِ» (ج١ ص٢١٩)، والطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجَم الكَبِير» (ج١٩ ص٣٢٩ و٣٤٤ و٣٤٨ و٣٦٧)، وفي «الْمُعْجَـــمِ الأَوْسَـــط» (ج٢ ص٢٥٩)، وفي «مُسْنَد الشَّاميِّينَ» (ج٢ ص١٤٢ و١٥٤ و١٦٠)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ في «جَامع بَيَان العِلْم» (ج١ ص٢٠)، وفي «التَّمْهِيد» (ج٢٣ ص٧٩)، والجُوْزقَانِيُّ في «الأَبَاطِيل والْمَنَاكير» (ج١ ص٩٠)، والنَّسَائِيُّ في «مُسْند حَدِيث مَالك» (ج٣٢ ص١٣٣ -تَهْذيب الكَمَال)، وأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهريُّ في «الْمُوطَّأ» (ج٢ ص٧١)، والآجُرِّيُّ في «أَخْلاق العُلَماء» (٢٥)، والخَطِيبُ في «الفَقِيه والْمُتفقّه» (ج١ ص٥ و٧ و٨)، وفي «الْمُوضح» (ج٢ ص٣٣٧)، وفي «الْمُتّفق والْمُفْترق» (١٧٨٢)، والشَّحَّامِيُّ في «زَوَائدهِ عَلَىٰ عَوَالي مَالـك» (ص٢٣٤)، والحَمَّاميُّ في «حَدِيثهِ» (ص٨٠)، والجَوْهَرِيُّ في «مُسْنَدِ الْمُوطّأ» (ص٦١٦)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (ج١١ ص٢٣٦ و٢٣٧)، ومالـكٌ في «الْمُوطَّأ» (ج٢ ص٩٠٠)، والقُضَاعِيُّ في «مُسْنَد الشِّهابِ» (ج١ ص٢٢٥)، وعبدُ بنُ حُمَيْدٍ في «الْمُنْتخب مِنَ الْمُسْند» (ج١

ص٣٧٩)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «حِلْيَةِ الأَوْلياء» (ج٩ ص٣٠٦)، وابنُ الجَوْزِيّ في «مَشْيختهِ» (ص١٧٤ و١٧٥)، وفي «جَامعَ الْمَسَانِيد» (ج٧ ص١٥٥ و١٥٦)، وفي «الحدائق» (ج٢ ص٥١٥)، وابنُ مَاجَه في «سُننهِ» (ج١ ص٨٠)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْند» (ج١٣ ص٣٧١)، ووكيعٌ في «الزُّهد» (٢٣٠)، والحَدَثَانِيُّ في «الْمُوطَّأ» (ص٥٣٦)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنَّةِ» (٣٨٥)، و(٣٨٦)، وأَبُو أَحمدَ الحاكمُ في «عَوَالي مَالك» (ص٦٥ و٦٦)، والفِرْيَابِيُّ في «القَدَرِ» (١٨٠)، والسَّرَّاج في «الْمُسْند» (٨٥٠)، و(٨٥١)، وابنُ مَنْدَه في «التَّوحيد» (٣٣١)، والْمِزِّيُّ في «تَهْذِيبِ الكَمَال» (ج٣٢ ص١٣٣) مِنْ طُرُقٍ عن مُعَاويةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا بهِ.

قلتُ: ومَعْنَاهُ: أنَّ مَنْ لَمْ يَتَفقهُ في الدِّين مَا أَرادَ اللهُ تَعَالَىٰ بهِ خَيْراً[1]، واللهُ الْمُسْتعان.

قَالَ العَلاَّمةُ الشَّيْخُ ابنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ في «العِلْمِ» (ص١٣): (فَهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ فَضْلِ العِلْمِ، وأنَّ مِنْ عَلاَمَاتِ الخَيْرِ، والسَّعادةِ، ومِنْ عَلاَمَاتِ التَّوْفِيقِ.

(١) وانظر: «العِلْم» لشَيْخِنا ابنِ عُثيمين (ص١٩)، و«العِلْم» للشَّيْخ ابنِ بازٍ (ص١٣).

وأنَّ اللهَ تَعَالَىٰ إِذَا أَرَاد بالعَبْدِ خَيْراً أَنْ يُفقّهُ في دِينهِ، وأنْ يَتبصّرَ في ذَلِكَ، حَتَّىٰ يَعْرِفَ الحَقَّ مِنَ البَاطِلِ، والهُدَىٰ مِنَ الضَّلالِ، وحَتَّىٰ يَعرفَ ربَّهُ بأَسْمائِهِ وصِفاتهِ، وعَظِيم حَقِّهِ، وحَتَّىٰ يَعرفَ النِّهايةِ لأَوْلياءِ اللهِ ولأَعَدائهِ!).اهـ

وقَالَ شَيْخُ الإسْلاَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمُه اللهُ في «الفَتَاوَىٰ» (ج٢٠ ص٢١٢):

(وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ يُرِدْ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»؛ وَلَازِمُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ لَمْ يُفَقِّهْهُ اللهُ فِي الدِّينِ لَمْ يُرِدْ بِهِ خَيْرًا؛ فَيَكُونُ التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ فَرْضًا، وَالتَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ: مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِأَدِلَّتِهَا السَّمْعِيَّةِ؛ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَفَقِّهًا فِي الدِّينِ). اهـ

وقَالَ الإمَامُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللهُ في «مُفْتاح دَارِ السَّعَادة» (ج١ ص٦٠):

(فِي الصَّحِيحَيْنِ من حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ ﵁ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ يُرِدْ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)؛ وَهَذَا يَدلُّ عَلَىٰ أنَّ مَنْ لَم يُفقّهه فِي دِينهِ لَمْ يردْ بِهِ خيراً؛ كَمَا أنَّ مَنْ أرادَ بِهِ خَيْراً فَقّهَهُ فِي دِينهِ، وَمَنْ فَقّهَهُ فِي دِينهِ فَقَدْ أَرادَ بِهِ خَيْراً إِذَا أُرِيدَ بالفِقْهِ الْعِلْمُ الْمُستلزمُ للْعَمَل.

وأَمَّا إنْ أُريدَ بِهِ مُجَرّدُ الْعلمِ فَلَا يدُلُّ عَلَىٰ أنَّ مَنْ فَقُهَ فِي الدِّينِ فَقَدْ أُريدَ بِهِ خَيْراً، فَإِنّ الْفِقْهَ حِينَئِذٍ يكونُ شَرْطًا لإرادةِ الْخَيْر، وعَلىٰ الأوّل يكونُ مُوجِبًا). اهـ

قلتُ: فقَدْ أَرادَ اللهُ تَعَالَىٰ بِهِمْ خَيْراً، ومَيَّزهُم بالخَيْرِيَّةِ حِينَ فَقِهُوا فِي الدِّين.

وهَذَا مِنْ أكبرِ نِعَمِ اللهِ عَلَيْنَا أنّ حِفْظَ هَذَا الدِّين برجَالِهِ الْمُخلصِينَ، وَهُمْ العُلماءُ العَامِلُونَ الَّذِينَ كَانُوا أَعْلامًا يُهتدَىٰ بهِمْ، وأَئِمَّةٍ يُقْتدىٰ بهِمْ، وأَقْطابًا تَدورُ عَليهْم مَعَارفُ الأُمَّةِ، وأَنْواراً تَتجلَّىٰ بهِمْ غَياهب الظُّلمة، فَهُم السِّياجُ الْمَتِينِ الَّذي حالَ بَيْنَ الدِّينِ وأَعْدائِهِ، والنُّورُ الْمُبينِ الَّذي تستَنِيرُ بِهِ الأُمَّةُ عِنْدَ اشْتباهِ الحَقّ وخَفَائِهِ، وَهُمْ وَرَثَةُ الأَنْبياءِ فِي أُممِهِمْ، وأُمَناؤهُم عَلَىٰ دِينهِمْ، وهُمْ شُهداءُ اللهُ فِي أَرْضِهِ، فَلَيْسَ فِي الأُمَّة كَمِثْلهِمْ نَاصِحًا مُخلِصًا، يَعلَمُونَ أَحْكَامَ اللهِ، ويُعظمونَ عِبَادَ اللهِ، ويَقودُونَ الأُمَّةَ لِمَا فِيهِ الخَيْرِ والصَّلاح، فَهُمْ القَادَةُ حَقًّا، وَهُمْ الزُّعماءُ الْمُصلِحُونَ، وهُمْ أَهْلُ الخَشْيةِ ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]؛ لهَذَا وغَيْرِهِ

كَانَ عَلَىٰ الأُمَّةِ أنْ تَعْرِفَ حَقَّهُمْ، وتَدْعُوا لهُمْ وتَقُومُ بِمَا يَجِبُ لَهُم، ومِنْ ذَلِكَ نَشْرُ عِلْمِهِمْ بَيْنَ الأُمَّةِ حَتَّىٰ يَسْتفيدَ العامُّ والخاصُّ منهُ(١).

قلتُ: فالحمدُ للهِ الَّذي خَصَّ أَهْلَ الفِقْهِ بمزِيدِ الامْتِنَان، وفَضلهُمْ عَلَىٰ غَيْرِهِمْ فِي سَائرِ الأَزْمَان، لِمَا وَضحُوا الفِقْهَ أَعْظم تَوْضيح، وبَيَّنُوهُ أَفْضلَ بَيَان.

قَالَ الإِمَامُ الآجُرِّيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَخْلاَقِ العُلَمَاءِ» (ص٣): (فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، اخْتَصَّ مِنْ خَلْقِهِ مَنْ أَحَبَّ، فَهَدَاهُمْ لِلْإِيمَانَ، ثُمَّ اخْتَصَّ مِنْ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ أَحَبَّ، فَتَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ، فَعَلَّمَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَفَقَّهَهُمْ فِي الدِّينِ، وَعَلَّمَهُمُ التَّأْوِيلَ وَفَضَّلَهُمْ عَلَىٰ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَأَوَانٍ.

---

(١) وانظر: «رَفْع الْمَلاَم عَنِ الأَئِمَّةِ الأَعْلاَم» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ص١١)، و«الفَتَاوىٰ» له (ج١١ ص٤٣)، و«العِلْم» للشَّيْخ ابنِ بازٍ (ص٥ و٦)، و«إعلام الْمُوقعين» لابنِ القَيِّمِ (ج١ ص٧)، و«جامع البيان» للطَّبَرِيِّ (ج٣ ص٣٢٧)، و«العِلْم» لشَيْخِنا ابنِ عُثيمين (ص٢٠).

رَفَعَهُمْ بِالْعِلْمِ، وَزَيَّنَهُمْ بِالْحِلْمِ، بِهِمْ يُعْرَفُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ، وَالْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالضَّارُّ مِنَ النَّافِعِ، وَالْحَسَنُ مِنَ الْقَبِيحِ.

فَضْلُهُمْ عَظِيمٌ، وَخَطَرُهُمْ جَزِيلٌ، وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَقُرَّةُ عَيْنِ الْأَوْلِيَاءِ.

الْحِيتَانُ فِي الْبِحَارِ لَهُمْ تَسْتَغْفِرُ، وَالْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا لَهُمْ تَخْضَعُ، وَالْعُلَمَاءُ فِي الْقِيَامَةِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ تَشْفَعُ، مَجَالِسُهُمْ تُفِيدُ الْحِكْمَةَ، وَبِأَعْمَالِهِمْ يَنْزَجِرُ أَهْلُ الْغَفْلَةِ.

هُمْ أَفْضَلُ مَنْ الْعُبَّادِ، وَأَعْلَىٰ دَرَجَةً مِنَ الزُّهَّادِ، حَيَاتُهُمْ غَنِيمَةٌ، وَمَوْتُهُمْ مُصِيبَةٌ، يُذَكِّرُونَ الْغَافِلَ، وَيُعَلِّمُونَ الْجَاهِلَ، لَا يُتَوَقَّعُ لَهُمْ بَائِقَةٌ، وَلَا يُخَافُ مِنْهُمْ غَائِلَةٌ.

بِحُسْنِ تَأْدِيبِهِمْ يَتَنَازَعُ الْمُطِيعُونَ، وَبِجَمِيلِ مَوْعِظَتِهِمْ يَرْجِعُ الْمُقَصِّرُونَ.

جَمِيعُ الْخَلْقِ إِلَىٰ عِلْمِهِمْ مُحْتَاجٌ، وَالصَّحِيحُ عَلَىٰ مَنْ خَالَفَ بِقَوْلِهِمْ مِحْجَاجٌ.

الطَّاعَةُ لَهُمْ مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ وَاجِبَةٌ، وَالْمَعْصِيَةُ لَهُمْ مُحَرَّمَةٌ.

مَنْ أَطَاعَهُمْ رَشَدَ، وَمَنْ عَصَاهُمْ عَنَدَ.

مَا وَرَدَ عَلَىٰ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْرٍ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ، حَتَّىٰ وَقَفَ فِيهِ فَبِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ يَعْمَلُ، وَعَنْ رَأْيِهِمْ يَصْدُرُ، وَمَا وَرَدَ عَلَىٰ أُمَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حُكْمٍ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ فَبِقَوْلِهِمْ يَعْمَلُونَ، وَعَنْ رَأْيِهِمْ يَصْدُرُونَ.

وَمَا أَشْكَلَ عَلَىٰ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حُكْمٍ، فَبِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ يَحْكُمُونَ، وَعَلَيْهِ يُعَوِّلُونَ، فَهُمْ سِرَاجُ الْعِبَادِ، وَمَنَارُ الْبِلَادِ، وَقِوَامُ الْأُمَّةِ، وَيَنَابِيعُ الْحِكْمَةِ.

هُمْ غَيْظُ الشَّيْطَانِ، بِهِمْ تَحْيَا قُلُوبُ أَهْلِ الْحَقِّ، وَتَمُوتُ قُلُوبُ أَهْلِ الزَّيْغِ.

مَثَلُهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَثَلِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، يُهْتَدَىٰ بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، إِذَا انْطَمَسَتِ النُّجُومُ تَحَيَّرُوا، وَإِذَا أَسْفَرَ عَنْهَا الظَّلَامُ أَبْصَرُوا).اهـ

قلتُ: ومِنْ هُؤلاءِ وَلسْتُ أَشكُّ **شَيْخِنَا، وأَسْتاذِنَا، وقُدّوتِنَا العَلاَّمة الشَّيْخ محمد بنِ صَالحٍ العُثيمِينَ رَحِمَهُ اللهُ، وجَعَلَ الجَنَّةَ مَثْواهُ**، وجَمَعَنا بِهِ مَعَ مَنْ أَنْعَمَ اللهُ عَليهِمْ في جَنَّاتِ النَّعِيم آمِينَ ... آمِينَ.

كَانَ شَيْخُنَا فَاضِلاً سُنِّيًّا[١]، **سَلَفِيًّا**[٢] **أَثَرِيًّا**[٣]، **صَالِحًا قَانِعًا مُجْتهداً، أُصوليًّا مُتَعِففًا** ... يُنال مِنَ الْمُتْكلمةِ والْمُبْتدعةِ، وقَدْ تعصّبُوا عَليْهِ لإظْهارهِ مَذْهبَ أَهْلِ السُّنَّةِ، والأَثَرِ، والحَدِيثِ.

وكَانَ قَوَّالاً بالحَقِّ، دَاعِيًا إلىٰ الأَثَرِ، والحَدِيثِ، لا يخَافُ في اللهِ لَوْمَةَ لائِمٌ.

قلتُ: ولَمْ يَدْخلْ **شَيْخُنا أَبَداً فِي عِلْمِ الكَلاَمِ**، ولاَ الجِدَالِ، ولا السِّياسَةِ ولاَ خَاضَ فِي ذَلِكَ، **بَلْ كانَ سَلَفِيًّا أثرياً قُحًّا** ... يَأْخذُ عَقيدتَهُ مِنَ الْمَأْثُورِ عَنِ اللهِ جَلَّ شأْنهُ في كِتَابِهِ، أَوْ فِي سُنَّةِ نَبيِّهِ ﷺ، أَوْ مَا ثَبَتَ وصَحَّ عَنْ السَّلفِ الصَّالح مِنَ الصَّحَابةِ الكِرَامِ، والتَّابِعينَ لهُمْ الفخَام ... حَتَّىٰ انْتهَىٰ إليهِ عِلْمُ التَّوحيدِ، والعَقِيدةِ، والحَدِيثِ، والفِقْهِ بالدَّلِيلِ فَرحمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً[٤].

---

(١) يُسَمَّىٰ الْمُنْتسبَ إلىٰ (أَهْلِ السُّنَّةِ) سُنيًّا نَسْبة للسُّنَّةِ.

(٢) ويُسَمَّىٰ الْمُنْتسبَ إلىٰ (السَّلفِ) سَلَفيًا نَسْبة للسَّلفِ الصَّالح.

(٣) ويُسمىٰ الْمُنتسبَ إلىٰ (أَهْل الأَثَرِ) أثريًا نَسْبةً للأثَرِ ...

(٤) وانظر: «بيَان فَضْل عِلْم السَّلفِ عَلَىٰ عِلْمِ الخَلَفِ» لابنِ رَجَبٍ (ص٥٧ و٥٨).

فإِذَا وَجَدَ الدَّلِيل مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ أَفْتَىٰ بمُوجبهِمَا، ولَمْ يلتفِتْ إلىٰ مَا خَالفهُمَا، ولاَ مَنْ خالفَهُ كَائِنًا مِنْ كَانَ ... فَقَدْ شَرحهُمَا، وحَلَّ غَريبهُمَا، وقَرَّبَ أَلفاظهُمَا، وأَوْضحَ مَسائلهُمَا بالدَّليل، وبَيان مَا يُرجِّحهُ مِنْ مَسائلِ الأَحْكَام بالدَّلِيلِ.

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «السِّير» (ج١٢ ص١٢٠): (هَكَذَا كَانَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ، لاَ يَرَوْنَ الدُّخُوْلَ فِي الكَلاَمِ، وَلاَ الجِدَالَ، بَلْ يَسْتَفْرِغُونَ وُسْعَهُم فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالتَّفَقُهِ فِيهِمَا، وَيَتَّبِعُونَ، وَلاَ يَتَنَطَّعُونَ). اهـ

وقَالَ الحافِظُ ابنُ الجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللهُ في «تَلْبِيسِ إِبْلِيس» (ص١٢٧): (كَانَ الوعَاظُ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ عُلمَاءُ فُقَهَاءُ ... ثُمَّ خَسَّتْ هَذهِ الصِّنَاعةُ فتَعرَّضَ لَهَا الجُهّالُ فبَعُدَ عَنِ الحُضورِ، وعِنْدهُم الْمُميزُونَ مِنَ النَّاسِ، وتَعلَّقَ بهِمْ العَوامُّ والنِّسَاءُ!).اهـ

قلتُ: ولَمْ يَتَعصَّبْ شَيْخُنا لرجُلٍ بعَيْنِه مِنَ أَئِمَّةِ الإِسْلاَمِ ... ولَمْ يُقلِّدْ ويَتعصَّبْ لِمَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِب ... بَلْ كَانَ قَوَّالاً بالسُّنَّةِ والأَثَرِ.

وَلَمْ يَكُنْ يُقدِّم عَلَىٰ الحَدِيثِ الصَّحِيح عَمَلاً، ولاَ رَأْيًا، ولاَ قَوْلَ فُلاَنٍ، وَلاَ مَذْهَبَ فُلاَنٍ ... بمُوجبِ الدَّليلِ يَحْكُم، ويُرِّجحُ، ويُنَاقِش.

قلتُ: فَجَدَّدَ رَحِمَهُ اللهُ مَا عَلِقَ فِي النَّاسِ مِنْ تَقْلِيدٍ، وتَعْصبٍ، وبِدَعٍ ... إِلَىٰ القَوْلِ بالدَّلِيلِ، والبُرْهَانِ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ ... لأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ تعهَّدَ بالعُلَماءِ الرَّبانيِّينَ الْمُجددِينَ عَلَىٰ فَترَاتٍ، يَقُومُونَ بِتَجْرِيدِ الْمُتَابعَةِ للكِتَابِ والسُّنَّةِ، وشَحذِ النُّفُوسِ للتَّعليقِ بهِمَا، والدَّعوةِ إليهمَا ...

وَقَدْ رَوَىٰ: أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا».

حديثٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ في «سُننهِ» (٤٢٩١)، والحسنُ بنُ سُفَيْانَ في «الْمُسْند» (ص٧-التَّنبئة)، والحاكمُ في «الْمُسْتَدْرك» (ج٤ ص٥٢٢)، وأَبُو عَمْرٍو الدَّانيُّ في «السُّنن الوَاردةِ في الفِتَنِ» (٣٦٤)، والطَّبرانيُّ في «الْمُعْجم الأَوْسَط» (٦٥٢٧)، والبَيْهَقِيُّ في «مَعْرفةِ السُّنن» (٤٢٢)، وفي «مَنَاقبِ الشَّافِعِيّ» (ج١ ص٥٣)، وابنُ عَدِيّ في «الكَامل» (ج١ ص١٢٣)، وابنُ طُولُون في «الشَّذْرةِ» (ج١ ص١٦٠)، والخطيبُ في «تاريخَ بَغْدَاد» (ج٢ ص٦١)، وابنُ عَسَاكر في «تاريخ دِمَشْق» (ج١٥ ص٣٣٨)، وفي «تبيِّينِ كَذبِ الْمُفْتري» (ص٥١ و٥٢)، والْمِزِّيُّ في «تَهْذِيبِ الكَمَالِ» (ج١٢ ص٤١٢)، وابنُ حَجَرٍ في «تَوالي التَّأْنِيس» (ص٤٥ و٤٦)، والدِّيْلمِيُّ في «الفِرْدَوس»

(ج١ ص١٤٨)، والبَغَويُّ في «مَصَابيحِ السُّنَّةِ» (ج١ ص١٧٩)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكَلاَمِ» (١١٠٧)، وابنُ كَثِيرٍ في «مَنَاقبِ الشَّافعيّ» (ص١٣٥) مِنْ طَريقِ ابنِ وَهْبٍ حَدّثني سَعيدُ بنُ أَبِي أيّوبَ عَنْ شَراحِيل بنِ يَزيد الْمَعَافِرِيِّ عن أَبِي عَلْقمةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ ﷺ بهِ.

قلتُ: وهَذَا سَنَدُهُ صحيحٌ، وقد صَححهُ الشَّيْخُ الأَلبانِيُّ في «الصَّحيحة» (ج٢ ص١٤٨)، والسَّخَاوِيُّ في «الْمَقَاصد الحَسَنة» (ص٢٠٣).

وقالَ ابنُ الدِّيْبَع في «التَّمييزِ» (ص٥٠): سندهُ صحيحٌ؛ رِجَالهُ كلُّهم ثِقَات.

وقَالَ ابنُ طُولُون في «الشَّذْرَةِ» (ج١ ص١٦١): وسندهُ صحيحٌ؛ رِجَالهُ كلُّهم ثِقَات.

وقَالَ ابنُ حَجَرٍ في «تَوَالي التَّأْنِيس» (ص٤٦): إسنادهُ قويٌّ.

وذَكَرَهُ العَظِيمُ آبادِيُّ في «عَوْنِ الْمَعْبُود» (ج٤ ص١٨٢)، وابنُ كَثِيرٍ في «البِدَايةِ والنِّهايةِ» (ج١٠ ص٢٥٣)، والعَجْلُونِيُّ في «كَشْفِ الخَفَاء» (ج١ ص٢٨٢)، وابنُ الصَّلاَحِ في «طَبقاتِ الشَّافعية» (ج١ ص٣٧٥)، وابنُ حَجَرٍ في «إتْحافِ الْمَهَرة» (٢٠٧١٧)، والزَّرْكَشِيُّ في «اللآلئ الْمَنْثور» (ص١٨٤)، والْمُنَاوِيُّ في «فَيْضِ القَدِيرِ» (ج٢ ص٢٨٢).

والحديثُ حَسّنهُ البَغَوِيُّ في «مَصَابِيحِ السُّنَّة» (ج١ ص١٧٩).

وقَدْ أَشَارَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ إِلَىٰ صِحّةِ الحَدِيثِ.

فَعَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (إِنَّ اللهَ يُقَيِّضُ للنَّاسِ فِي رَأْسِ كُلِّ مِئَةٍ مَنْ يُعَلِّمَهُمْ السُّنَنَ، ويَنْفِي عَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ الكَذِب)[1].

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ.**

أَخْرجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ في «حِلْيةِ الأَوْلَياءِ» (ج٩ ص٩٧)، والهَرَوِيُّ في «ذَمِّ الكَلَامِ» (ج٦ ص٥٤)، وابنُ طُولُون في «الشَّذْرَةِ» (ج١ ص١٦١)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ في «الانْتِقاءِ» (ص٧٥)، والخطيبُ في «تَاريخ بَغْداد» (ج٢ ص٦٢)، والبَيْهَقِيُّ في «مَعْرفةِ السُّنن» (ج١ ص٢٠٨)، وفي «مَنَاقب الشَّافعِيِّ» (ج١ ص٥٥)، وابنُ حَجَرٍ في «تَوالي التَّأْنيس» (ص٤٧)، وابنُ عَسَاكر في «تاريخ دِمَشْق» (ج٥١ ص٣٣٨ و٣٣٩)، وفي «تَبيين كَذِبِ المفتري» (ص٥٢) مِنْ طُرقٍ عَنِ الإِمَامِ أحمدَ رحمهُ اللهُ بِهِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكَرهُ الذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج١٠ ص٤٦) ثُمَّ قَالَ: مِنْ طُرقٍ عنهُ.

وأَوْردهُ ابنُ كَثيرٍ في «مَنَاقبِ الشَّافعِيِّ» (ص١٣٧)، والسُّيوطيُّ في «مِرقاةِ الصُّعُودِ» (ج٤ ص٤٤٢).

وقَالَ السُّيُوطِيُّ في «**التَّنْبِئَةِ**» (ص١٩): (اتَّفقَ الحُفَّاظُ عَلَىٰ أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ). اهـ

وَرَمَزَ لِصِحّتهِ السُّيوطِيُّ أيضـًا في «الجَامِعِ الصَّغِيرِ» (ص١١٥).

وقَالَ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «**مِرْقَاةِ الصُّعُودِ**» (ج٤ ص٤٤٠): (هَذَا الحَدِيثُ اتَّفَقَ الحُفّاظُ عَلَىٰ تَصْحيحِهِ؛ مِنْهُمْ: الحَاكمُ في «الْمُسْتدركِ»، والبَيْهَقِيُّ في «الْمَدْخل»، ومِمَّنْ نَصَّ عَلَىٰ صحتهِ من الْمُتأخِرينَ الحَافِظُ أَبُو الفَضْل العِرَاقيُّ، والحافظُ أَبُو الفَضْلِ ابنُ حَجَرٍ، وقَد لَهِجَ الْمُتقدِّمُونَ بذِكْرِ هَذَا الحَدِيث). اهـ

وابنُ وَهْبٍ: أَخْرجَهُ في كِتَابِ «الرِّجَالِ» لهُ (ج١ ص١٢٣-الكامل).

وهَذَا الحَدِيثُ لا يَرْويهِ غَيْرُ ابنُ وَهْبٍ عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي أَيُّوبَ.

قلتُ: ومَعْنَىٰ الحَدِيث: يُقيّضُ اللهُ تَعَالَىٰ لهذهِ الأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ هِجْرَيَّة في آخِرهَا عَلَىٰ وَجْهِ التَّقْريبِ مَنْ يُحيي ما انْدَرَسَ مِنَ العَمَلِ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ، والأَمر بمُقْتَضَاهما.

ويُجدّدُ لهذهِ الأُمَّةِ دِينَها، وينفِيَ الكَذِبَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ويُحيي الأَحاديث الصَّحَيحة، ويُحذرُ مِنَ الأَحَاديث الضَّعيفة.

ويُعرفُ الْمُجدد بغَلبةِ الظَّنِّ بقَرائنِ أَحْوالِهِ، والانْتفاعِ بعِلْمِهِ، وأَخْلصَ دِينهُ للهِ تَعَالَىٰ وتَوْحيده، وجُعلتِ السُّنةَ عَلامَةً عَلَيْهِ، ومَنَّ اللهُ عَليهِ فأظهرَ السُّنةَ وأَعزَّ أَهْلهَا، وحَاربَ البِدْعة وأذَّل أَهْلَها، وكَثَّرَ العلمَ، ووَقَّر أَهلهُ[1].

وقَصَدَ قَصْدَ الحقِّ فِيمَا تكلَّفَ، واجْتهدَ عَلَىٰ قَدْرِ اسْتطَاعتهِ في أداءِ مَا كُلِّفَ في الدِّين، واشْتغَلَ بالحدِيثِ وفِقْهِهِ، وصَنَّفَ مِنَ الكُتبِ عَلَىٰ طَرِيقةِ السُّنَّةِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ بأَبْيَنِ بَيان، وأَفْصح لِسَان، وهَذَا هُوَ العَالمُ الْمُجدّدُ في كُلِّ زَمَان سَواء كَانَ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً في السِّن، ولاَ يَكونُ إلا عَالِماً بالعُلُومِ الدِّينية بأَدلّةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ والآثَار[2].

---

(١) **قلتُ**: وهَذَا البحثُ يَعْطِينا الأَمل مِنْ بعدِ اللهِ تَعَالَىٰ؛ بالعِزَّةِ باللهِ تَعَالَىٰ، والتَّمسكِ بشرْعِهِ، ودِينِهِ، وسُنَّةِ نبيّه ﷺ، والاقْتداءِ بعُلماءِ السُّنة، وعَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ قَصْدُ السّبيل، وهو الْمُوفق لِمَا يُحبُّ ويَرْضَىٰ.

(٢) وانظر: «سِير أَعْلام النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج١٠ ص٤٦)، و«فَيْض القَدير» للمُنَاوِيِّ (ج٢ ص٢٨١ و٢٨٢)، و«التَّنبئة بمن يبعثهُ اللهُ عَلَىٰ رَأس كُلِّ مَائة» للسُّيوطيِّ (ص٧٤)، و«تَوالي التَّأْنيس» لابنِ حَجَرٍ (ص٤٧)، و«طَبَقات الشَّافعية الكُبرىٰ» للسُّبكيِّ (ج١ ص١٠٥)، و«مَدَارج السَّالكِينَ» لابنِ القَيِّم (ج٣ ص٧٩)، و«عَوْن الْمَعْبود» للعَظِيمِ =

قلتُ: ومَنْ لاَ يَكونُ كذَلِكَ لا يكونُ مُجدّداً البتّة، وإنْ كَانَ عَالِمًا بالعُلومِ الشَّرعية؛ مَشْهُوراً بَيْنَ الأُمةِ مَرْجعًا لها(١).

وإنْ وَصَلَ بزَعْمِهِمْ إِلَىٰ مَرْتبةِ الاجْتِهَادِ، واشْتَهرَ غَاية الاشْتِهَار؛ لأنهُ مَا دامَ كذَلِكَ، فَلابدَّ أنْ يُمارسَ التَّمييعَ في الدِّينِ عَلَىٰ حَسَبِ الهَوَىٰ(٢)، وهَذَا صَاحِبُ هَوًىٰ الَّذي لا يكُونُ مُجدّداً البتَّة.

قَالَ العَلاّمةُ القَارِي رَحِمَهُ اللهُ في «مِرْقَاةِ المَفَاتِيح» (ج١ ص٥٠٧):

(قَوْلُهُ ﷺ: (إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ)؛ أَيْ: أُمَّةِ الْإِجَابَةِ، وَيَحْتَمِلُ أُمَّةَ الدَّعْوَةِ (عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ)؛ أَيِ: انْتِهَائِهِ أَوِ ابْتِدَائِهِ إِذَا قَلَّ الْعِلْمُ

=

آبـاديّ (ج٤ ص١٧٨)، و«جَـامع الأُصـول» لابـنِ الأَثيـرِ (ج١١ ص٣٢٠)، و«مِرْقَـاة الْمَفَاتيح» للقَاري (ج١ ص٥٠٧)، و«مَعْرفة السُّنن» للبَيْهَقِيِّ (ج١ ص٢٠٩).

(١) **قلتُ**: ولاَ يلزمُ أن يَكُونَ العَالم في مُطلقِ الْاجتهادِ والعلم، بل يكونُ مِنْ أهلِ العِلْمِ، ويشتهرُ به، وبتعليمه للأُمَّةِ ويبينُ السُّنة مِنَ البِدْعةِ، والحَقِّ مِنَ الباطلِ، وينشرُ العِلم، وينصرُ أهلهُ بالحُجةِ الشّرعية، هَذَا هو الْمُجدّدُ في كلِّ زَمان، فافْهَم لهَذَا تَرْشَد.

(٢) فلاَ يَدْخلُ الْمُبتدعُ في التَّجديدِ، وهَذَا الّذي وَقَعَ في البِدْعةِ، ودَعَا إليْهَا، ورَوَّجهَا في الأُمّةِ، فافْطَن لهَذا.

وَالسُّنَّةُ، وَكَثُرَ الْجَهْلُ وَالْبِدْعَةُ؛ «مَنْ يُجَدِّدُ»: مَفْعُولُ يَبْعَثُ «لَهَا»؛ أَيْ: لِهَذِهِ الْأُمَّةِ «دِينَهَا»؛ أَيْ: يُبَيِّنُ السُّنَّةَ مِنَ الْبِدْعَةِ وَيُكْثِرُ الْعِلْمَ، وَيُعِزُّ أَهْلَهُ، وَيَقْمَعُ الْبِدْعَةَ، وَيَكْسِرُ أَهْلَهَا). اهـ

قلتُ: فاللهُ تَعَالَىٰ يُقَيِّضُ فِي كُلِّ زَمَانٍ مَنْ يُعلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ، وينْصرُ السُّنَّةَ وأَهْلَها، ويَقْمعُ البِدْعةَ وأَهْلَها، اللَّهُمَّ سَدِّد سَدِّد.

قَالَ العَلاَّمةُ المُنَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «فَيْضِ القَدِيرِ» (ج١٠ ص٦٣٤١):

(قَوْلهُ ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ»؛ أَيْ: يُقَيِّضُ لَهَا «عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ» مِنَ الهِجْرةِ، أَوْ غَيْرِهَا عَلَىٰ مَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، والْمُرادُ: الرَّأس تَقْرِيبًا «مَنْ»؛ أي: رَجُلاً أَوْ أَكْثَرَ «يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»؛ أي: يُبَيِّنُ السُّنَّةَ مِنَ البِدْعَةِ، ويُكْثِرُ العِلْمَ، وينصُرُ أَهْلهُ، ويَكْسِرُ أَهْلَ البِدْعَةِ، ويُذلّهمْ قَالُوا: ولاَ يَكُونُ إلاَّ عَالِمًا بالعُلُومِ الدِّينِيَّةِ الظَاهِرَةِ والبَاطِنَةِ). اهـ

وقَالَ الحَافِظُ ابنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «النِّهايةِ في الفِتَنِ» (ج١ ص٢٤):

(وَقَدِ ادَّعَىٰ كُلُّ قَوْمٍ فِي إِمَامِهِمْ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَالظَّاهِرُ، وَاللهِ أَعْلَمُ، أَنَّهُ يَعُمُّ حَمَلَةَ الْعِلْمِ الْعَامِلِينَ بِهِ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ، مِمَّنْ عَمَلُهُ مَأْخُوذٌ عَنِ الشَّارِعِ، أَوْ مِمَّنْ هُوَ مُوَافِقٌ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ وَكُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ الْعُلَمَاءِ،

مِنْ مُفَسِّرِينَ، وَمُحَدِّثِينَ، وَقُرَّاءَ، وَفُقَهَاءَ، وَنُحَاةٍ، وَلُغَوِيِّينَ، إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ). اهـ

وقَالَ الحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «المِنْهَاجِ» (ج١٣ ص٦٦): (وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مُفَرَّقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ: شُجْعَانٌ مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ: فُقَهَاءُ، وَمِنْهُمْ: مُحَدِّثُونَ، وَمِنْهُمْ: زُهَّادٌ وَآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفَ، وَنَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهُمْ: أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخْرَىٰ مِنَ الْخَيْرِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ). اهـ

قلتُ: فالْمُجدِّدُ لابَدَّ أنْ يَكُونَ عَالِماً بَصِيراً بالإسْلاَمِ ودَاعِيَةً رَشِيداً، يُبصرُ النَّاسَ بكِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، وسُنَّةِ رَسُولِهِ الثّابتة[1]، ويُجنّبهُمْ البِدَع، ويُحذّرهُمْ مُحْدثَات الأُمُور، ويردّهُمْ عَنِ انْحرافِهِمْ إِلَىٰ الصَّراطِ الْمُسْتَقِيم، كِتَابِ اللهِ تَعَالَىٰ، وسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ[2].

(١) **قلتُ**: فالْمُجدّدُ ينتسبُ إلىٰ الإسْلاَمِ، وهوَ انْتسابُ عِلْم، واتّباع، لا انْتِسَاب ادّعاء ... فلابدَّ أنْ يَكُونَ ذَا صَلاَبَةٍ وقُوة، جَرِيئًا فِي بَيَانِ الحَقِّ حَرِيصًا بدَعْوتهِ.

(٢) انظر: «فَتَاوىٰ اللَّجنة الدّائمة» (ج٢ ص١٦٩).

=

قَالَ الحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «التَّنْبِئَةِ» (ص٧٤): (بأَنَّهُ في رَأْسِ كُلِّ مِئَةٍ يَبْعَثُ رَبُّنَا لِهَذِهِ الأُمَّةِ منّـًا عَلَيْهَا عَالمـًا يُجدِّدُ دِينَ الهُدَىٰ؛ لأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ). اهـ

قلتُ: والبَعْثُ: هُوَ الإرْسَال ... ورَأْسُ كُلِّ شَيْءٍ آخِرُهُ[1].

قَالَ العَلاّمةُ العَظِيم آبادِيّ رَحِمَهُ اللهُ في «عَوْنِ المَعْبُود» (ج٤ ص١٧٨): (اعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ رَأْسِ الْمِائَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ آخِرُهَا). اهـ

وقَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ في «فَتْحِ البَارِي» (ج١ ص٢١٢): (أَيْ: عِنْدَ انْتهاءِ مَائةِ سَنَة). اهـ

=

قلتُ: ولابدَّ عَلَىٰ الْمُجدّدِ أنْ يفهمَ الإسْلاَم الفَهْم الصَّحيح ... ويحرصُ الحِرْص الشّديد علىٰ الْمُحافظةِ علىٰ أُصولِ الدِّين وفُروعهِ ... وعَدم تَمييعه بأمرٍ مِنْ أُمورِ الدِّين.

(١) انظر: «فَيْضُ القَدِير» للمُنَاوِيّ (ج١ ص١٠)، و«التَّنبئَة بمَنْ يَبْعَثُهُ الله عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مَائة» للسُّيوطِيِّ (ص٧٤)، و«الشَّذْرة في الأحاديث الْمُشتَهَرة» لابنِ طُولُون (ج١ ص١٦١).

قلتُ: فالْمُجددُ يشغلُ وقتهُ لخدمةِ الأُمةِ ... ولابدّ أن يَتحلَّىٰ بحُسْنِ الخُلق حَقيقة، واللهُ الْمُسْتعان.

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَا كَانَ مِنْذُ كَانَتِ الدُّنْيَا رَأْسَ مَائَةِ سَنَةٍ، إلاَّ كَانَ عِنْدَ رَأْسِ المَائَةِ أَمْرٌ) [1].

قلتُ: فَلاَبدّ عِنْدَ رَأْسِ كُلّ مَائةِ سَنَةِ مِنْ مِحْنَةٍ شَدِيدةٍ فَيقرُنُها اللهُ تَعَالَىٰ بمِحْنَةٍ عَظِيمةٍ، وَهُوَ الَّذي يبعثُهُ لتَجْديدِ الدِّين وإحْيائِهِ رَحمةً مِنْهُ بعبادِهِ، وجبراً لِمَا حَصَلَ مِنَ الوَهَنِ لتِلْكَ الْمِحْنَة، وهَذَا مُشَاهدٌ في الوَاقِعِ [2].

قلتُ: واعْلَمْ أنَّهُ لاَ يلزمُ أنَّ يكُونَ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَة مُجدَد وَاحِد فَقَط، بلْ يُمكنُ أنْ يَكُونَ أكثرَ مِنْ وَاحِد، فيُجدّدُ كُلُّ وَاحدٍ في بَلَدٍ، أَوْ مَدِينةٍ

---

(١) **أثرٌ لاَ بَأْسَ بهِ.**

أَخْرجهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «تَفْسير القُرْآنِ» (ج٩ ص٣٤٦)، وابنُ عَسَاكر في «تاريخ دِمَشْق» (ج٤٧ ص٥٠٥).

وذَكرهُ السُّيوطيُّ في «الدُّر الْمَنْثور» (ج١٠ ص٣٨٤)، وفي «التَّنبئة» (ص٦٨).

(٢) وانظر: «مِرْقَاةِ الصُّعُود» للسُّيُوطِيِّ (ج٤ ص٤٥٢).

قلتُ: فإذا وَقَعَتْ فِتْنةٌ جَبرَها اللهُ تَعَالَىٰ بمَنْ يُجدّدُ الدِّين، هُوَ وطلبتهُ في البَلد، وفي الأَثَرِ: «إنَّ للهِ عِنْدَ كُلِّ بدْعَةٍ كِيدَ بِهَا الإسْلاَمَ وليّاً مِنْ أوْليَائِهِ يَذّب عَنْ دِينهِ».

فِي فَنٍّ أَوْ فُنونٍ مِنَ العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ[١].

قَالَ السَّهَارنَفُويُّ رَحِمَهُ اللهُ في «بَذْلِ المَجْهُودِ» (ج١٧ ص٢٠٢): (والأَظْهرُ عِنْدِي أَنَّ الْمُرادَ بمَنْ يُجدّد ليسَ شَخْصًا واحِداً، بَلْ المرادُ بهِ جَمَاعة يُجدّدُ كُل واحدٍ في بَلَدٍ؛ في فَنٍّ أَوْ فُنونٍ مِنَ العُلُومِ الشَّرْعيَّةِ)[٢]. اهـ

وقَالَ الشَّيْخُ حُمودُ التُّويجريّ رَحِمَهُ اللهُ في «إتْحافِ الجَمَاعةِ» (ج١ ص٢٧٦): (وأَمَّا قَصْرُ الحَدِيث عَلَىٰ أَشْخَاصٍ مَعْدُودِينَ، في كُلِّ مَائةِ سَنَةٍ وَاحدٍ مِنْهُم؛ فَهُوَ بَعِيدٌ جدّاً، والحَديثُ لا يدلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ لأنَّ لفْظةَ (مَنْ) يُرادُ بَهَا الوَاحِد، ويُرادُ بِهَا الجَمَاعة، وعَلَىٰ هَذَا فَحَمْلُ الحَدِيث عَلَىٰ الجَمَاعةِ القائِمينَ بنَشْرِ العِلْمِ، وتَجديدِ الدِّين أُولىٰ مِنْ حَمْلهِ عَلَىٰ وَاحدٍ

---

(١) وانظر: «بَذْل الْمَجهود» للسَّهَارنفُوريِّ (ج١٧ ص٢٠٢)، و«فَتَاوىٰ اللّجنة الدّائمَة» (ج٢ ص١٦٩)؛ بالمَمْلكةِ العَربيَّةِ السُّعودية، و«ابنَ القَيِّم الجَوْزية حَياته وآثاره» للشَّيْخ بَكْر بنِ عَبْد الله (ص٣)، و«جَامعَ الأُصول» لابنِ الأَثِيرِ (ج١١ ص٣٢١)، و«فَيْض القَدِير» للمُنَاوِيِّ (ج١ ص١٠ و١١)، و«مِرْقاة الصُّعُود» للسُّيوطِيِّ (ج٤ ص٤٤٩).

(٢) ولابدَّ أَنْ يتَحلّىٰ بهِ الْمُجدد: الدّقة في ذِكْرِ العِلْمِ بأدلةِ الكِتَابِ، والسُّنَّةِ، والآثَارِ سَواء عَنْ طَرِيق التَّأْليفِ، أو التَّدْريسِ.

بعدَ وَاحدٍ منْهُمْ ... والتَّجديدُ يَكونُ في جَمَاعةٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، ولاَ يَنحصِرُ في وَاحدٍ بَعْدَ وَاحدٍ منْهُم). اهـ

قلتُ: لذَلِكَ لابدَّ أنْ يكُونَ الْمُجدّدُ مِنْ أَهْلِ الأَثَرِ، والسُّنَّةِ السّالم مِنَ الأَهْواءِ الْمُضلّة، سَائِراً في الدِّين عَلَىٰ مَنْهجِ الرَّسُولِ ﷺ، وأَصْحابهِ الكِرَام؛ أَي: مُتّبعـاً في تَجْدِيدهِ لِمَفاهِيم النَّاسِ مَا كَانَ عَليْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وصَحْبُهُ ﵃ في القَوْلِ والعَمَلِ.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللهُ: «بَلَغَنِي أَنَّهُ يَخْرُجُ فِي كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ بَعْدَ مَوْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَجُلٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يُقَوِّي اللهُ بِهِ الدِّينَ»[1].

قلتُ: وشَيْخُنَا ابنُ عُثيمين رَحِمَهُ اللهُ عِنْدِي مِنْهُم.

ولهَذَا لا يجُوزُ أنْ يُعدّ مُجدِّداً مَنْ هُوَ مِنْ أَصْحَابِ الجَمَاعَاتِ الحِزْبِيَّةِ؛ كـ«الرَّافِضَةِ»، و«الإبَاضِيَّةِ»، و«الصُّوفِيَّةِ»، و«الأَشْعرِيَّةِ»، و«الإخْوَانِيَّةِ»،

---

(١) أَخْرجهُ أَبُو جَعْفرٍ النَّحاسُ في «النَّاسخ والْمَنْسُوخ» (ج٢ ص٤٦٢).

و«السُّــروريَّةِ»، و«القُطْبيَّــةِ»، و«التُّراثِيّــةِ»، و«الرَّبيعِيَّــةِ»، و«الْمُميّعَــةِ»، و«الدَّاعِشيَّةِ»، و«التَّبيليغيَّةِ»[1]، وغَيْرِهم.

قلتُ: والَّذِي يُحاوِلُ تجدِيد بلاَ مَنْهجٍ، فلاَبُدَّ أَنْ يَقَعَ فِي فَوْضَىٰ فِكْريَّةٍ بدْعِيَّةٍ، لأنَّ تجدِيدَ الحَقّ لهُ ضَوابطُهُ، ومَنْهجُهُ الوَاضِح[2].

قلتُ: ونَحْنُ لا نَشكُّ أنَّ **شَيْخَنا أَبَا عَبْدِ اللهِ الأَثَرِيَّ السَّلفِيَّ هُوَ أَحَدُ هَؤُلاءِ الْمُجدّدِينَ فِي الدِّينِ.**

لَقَدْ كَانَ عَصْرهُ رَحِمَهُ اللهُ كَمَا هُوَ مُشَاهدٌ يَمورُ بالفَسَادِ ... والعَقَائِد الفَاسِدةِ ... وظُهور الشِّرك ... والتَّقليد والتَّعصب الأَعْمَىٰ للأَحْزَابِ، والْمَذَاهب، والجَمَاعاتِ ... ومَا رَافقهُ مِنْ تَمْزقِ الْمُسْلِمينَ، وضَعْفِ شَوْكتهِمْ، وطَمعِ العَدوِّ بهِمْ ...

---

(١) فَكَيْفَ وَهُمْ يُخربُونَ الدِّين! فكَيْفَ يُجدّدونَ! ... ويميتُونَ السُّنن فَكَيْف يُحيونَها!... ويُروجُونَ البِدَعَ فكَيْفَ يَمْحُونَها، فليسُّوا إلاَّ مِنَ الضَّالِينَ فِي الدِّين.

وانظر: «عَوْن الْمَعْبود» للعَظِيمِ آباديِّ (ج٤ ص١٨٠).

قلتُ: فالْمُبتدعُ مَهْمَا اجْتهدَ فِي نِصْرةِ، وتَجدِيدِ مَذْهَبهِ البَاطل؛ فَلاَ يعدُّ مُجدّداً للإِسْلاَمِ، فافْطَن لهذَا.

(٢) والْمُخلُّ بذَلِكَ لم يظفرْ بصِفَةِ الْمُجدِّدِ، فلاَ تَجدِيد بلاَ مَنْهجٍ.

قلتُ: كلُّ هَذَا فَرْضٌ عَلَىٰ شَيْخِنَا أنَّ يَحملَ لِوَاءَ التَّجدِيدِ لِمَفاهِيم النَّاسِ للدِّينِ فِي العَقِيدةِ والتَّوْحيدِ، والفِقْهِ والْمَنْهجِ ... فكَانَ مُجدداً فِي هَذَا العَصْرِ تَناولَ بالإصْلاحِ والتَّجْديدِ لهَذهِ الأَوْضاعِ كلِّها ...

والْمُعاصرَةُ أَهْل الفكْرِ حَملُوا عَليْهِ منهُمْ عَلَىٰ الْمُنافَرةِ لتَمْسكهِ بالدَّليل ... ونَسبُوا إليْهِ مَا لَمْ يقُلْ بهِ، ولَمْ ينظُروا إلىٰ تصانِيفهِ، ولاَ فَهِمُوا كَلاَمهُ ... فاللهُ الْمُستعَانُ.

مَا الفَخْرُ إلاَّ لأَهْلِ العِلْمِ أنَّهُمُوا ... عَلَىٰ الهُدَىٰ لِمَنِ اسْتَهْدَىٰ أَدلاَّءُ

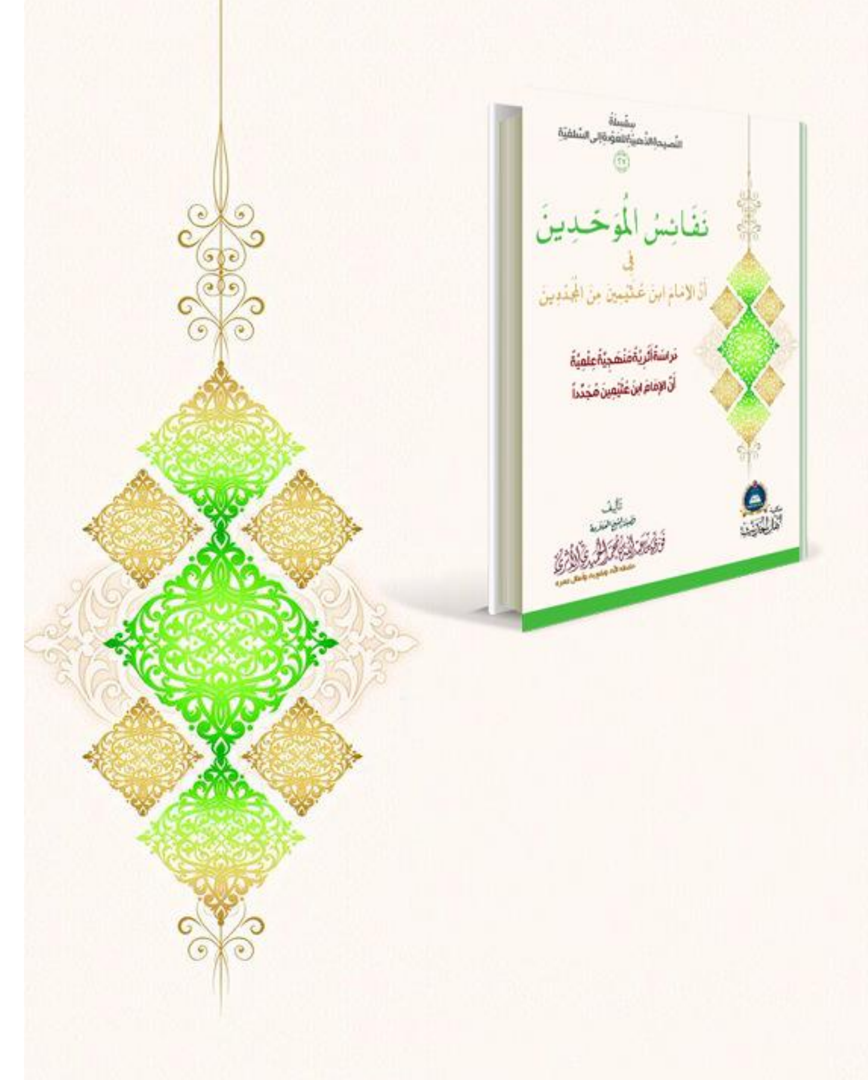
وَقَدْرُ كُلِّ امْرِئٍ مَا كَانَ يُحْسِنُهُ ... والجَاهِلُونَ لأهْلِ العِلْمِ أَعْدَاءُ

قلتُ: وأَصْحابهُ وأَعْداؤهُ خاضِعُونَ لعِلْمهِ وفِقْههِ، مُعترفُونَ بذكَائهِ، مَقْرونٌ بسْرِعةِ فَهْمهِ وبنُدُورِ أَخْطائهِ ... وخَطؤهُ أَيْضًا مَغْفورٌ لهُ لاجْتهَادهِ.

هَذا آخرُ ما وفَّقني اللهُ سُبْحانهُ وتَعَالىٰ إليهِ فِي تَصْنيفِ هَذَا الكِتَابِ النَّافعِ
المُبارك -إنْ شاءَ اللهُ- سَائلاً ربِّي جلَّ وعَلا أنْ يكتُبَ لي بهِ أَجْراً،
ويحطَّ عَنِّي فيهِ وِزراً، وأنْ يجعلَهُ لي عندَهُ يومَ القيامةِ ذُخراً...
وصَلّىٰ اللهُ وسَلّم وبَاركَ عَلَىٰ نَبيِّنا مُحمَّدٍ، وعَلَىٰ آلهِ،
وصَحْبهِ أجمعِينَ،وآخرُ دَعْوانا أنِ
الحَمْدُ اللهِ رَبِّ العالمِينَ

الفهرسة

الفهرسة


سلسلة
النصيحة الذهبية للعودة إلى السلفية
نَفَائِسُ المُوَحِّدِينَ
في
أنَّ الإمام ابن عثيمين من المجددين
دراسة أثرية منهجية علمية
أنَّ الإمام ابن عثيمين مجددا
تأليف